سياسة الطلبات الحكومية (Government Requests Policy)

ashoka ritual — شبكة الفنانين العالمية

8 أغسطس 2026

توضح هذه السياسة كيفية تعامل artist ritual GmbH مع الطلبات والمطالب والأوامر الصادرة عن الحكومات والمحاكم وأجهزة إنفاذ القانون وأجهزة الاستخبارات أو الأمن والجهات التنظيمية وغيرها من السلطات العامة التي تطلب معلومات عن المستخدمين أو اتخاذ إجراء يتعلق بشبكة ashoka ritual. وتهدف إلى تحقيق أقصى حماية مشروعة للفنانين وبياناتهم مع الإقرار بأن الالتزامات القانونية الملزمة لا يمكن استبعادها بسياسة خاصة.

1. المزود والنطاق

1.1 تسري هذه السياسة على artist ritual GmbH، Hofrichterstrasse 32, 51067 Cologne, Germany، وعلى البيانات الموجودة في حيازتها أو تحت سيطرتها فيما يتعلق بـ ashoka ritual.

1.2 تشمل طلبات بيانات الحساب والهوية أو التسجيل والمحتوى والرسائل المتاحة لنا والبيانات الوصفية وسجلات IP والوصول ومعلومات الأجهزة أو الأمن والفوترة وحفظ البيانات وتقييد المحتوى والإجراءات المتعلقة بالحساب.

1.3 تدمج هذه السياسة في شروط ashoka ritual كالتزام تعاقدي بالخصوصية تجاه المستخدمين بالقدر المسموح قانوناً.

2. المبدأ الأساسي: لا تعاون حكومي طوعي

2.1 artist ritual شبكة ثقافية خاصة وعابرة للحدود ولا تتعاون طوعاً مع مؤسسات الدولة لتحديد الفنانين أو تحليل المجتمعات أو مراقبة العلاقات أو تقييم الآراء أو إتاحة مجموعات بيانات المستخدمين لأغراض حكومية.

2.2 لا نشارك طوعاً في تبادل المعلومات الاستخباراتية أو شراكات المراقبة أو برامج التأثير السياسي أو تنميط السكان أو مجمعات البيانات الحكومية أو برامج الوصول الدائم لإنفاذ القانون التي تشمل بيانات مستخدمي ashoka ritual.

2.3 يعد الإفصاح الذي يتم فقط لأن التزاماً قانونياً نهائياً وقابلاً للتنفيذ يفرضه «امتثالاً قسرياً» وليس تعاوناً طوعياً.

3. لا يجوز لمؤسسات الدولة استخدام الشبكة كمشاركين

3.1 لا يجوز لمؤسسات الدولة أو الأشخاص العاملين لأغراض حكومية التسجيل أو استخدام ashoka ritual كمشاركين أو جامعي بيانات أو حسابات بحثية أو مراقبين مؤسسيين. ويسري التعريف والاستثناء الخاص بالاستخدام الشخصي الحقيقي الواردان في الشروط.

3.2 يجوز لنا تعليق أو إغلاق حساب نعتقد بصورة معقولة أنه يستخدم خفية لجمع بيانات للدولة أو لغرض رسمي، مع مراعاة القانون وحقوق التظلم.

3.3 لا تمنع هذه القاعدة السلطات من الاطلاع على محتوى جعله المستخدم عمداً متاحاً للجمهور على الإنترنت المفتوح.

4. لا أبحاث رأي حكومية أو مكلفة من جهات خاصة

4.1 لن نقدم طوعاً بيانات المستخدمين لاستطلاعات الرأي العام أو الأبحاث السياسية/الأيديولوجية أو تحليلات الانتخابات أو قياس الدعاية أو أبحاث الضبط الاجتماعي أو التنميط النفسي أو خرائط المشاعر أو أبحاث رأي مماثلة حكومية أو ممولة من جهات خاصة.

4.2 لا نبيع أو نؤجر أو نرخص بيانات المستخدمين لهذه الأغراض. وتُرفض الطلبات المقدمة بوصفها أبحاثاً أكاديمية أو إحصائية أو متعلقة بالسياسات أو تجارية إذا كان غرضها داخلاً في هذا الحظر، إلا إذا كان الإفصاح مطلوباً بصورة مستقلة بموجب قانون ملزم.

5. لا وصول خاص ولا backdoors ولا واجهات دائمة

5.1 لا نوفر للحكومات وصولاً مباشراً إلى قواعد البيانات أو لوحات تحكم أو أدوات بحث خاصة أو تدفقات جماعية أو APIs مميزة أو حسابات مخفية أو اعتراضاً دائماً أو backdoors أو وصولاً تفضيلياً إلى بيانات المستخدمين.

5.2 لا نضعف الأمن عمداً ولا ننشئ نظام إيداع مفاتيح حكومي لتسهيل الوصول. ولا نعد بأن كل البيانات مشفرة من الطرف إلى الطرف؛ فالحظر يتعلق بآليات وصول حكومية مقصودة.

6. قناة الطلب والتحقق من الهوية

6.1 ترسل الطلبات الحكومية إلى mail@artist-ritual.com مع كتابة «Government Request» في خانة الموضوع، مع بيان الجهة الطالبة والمسؤول المختص وبيانات الاتصال الرسمية والأساس القانوني.

6.2 يجوز لنا طلب الإرسال عبر نطاق حكومي رسمي أو قناة إلكترونية موثقة أو طريق تبليغ رسمي أو آلية مساعدة قانونية متبادلة أو وسيلة أخرى تكفي للتحقق من الأصالة.

6.3 لا يؤدي إرسال الطلب إلى إنشاء اختصاص أو موافقة على التبليغ أو اعتراف بالطلب أو تنازل عن أي اعتراض.

7. الحد الأدنى من المتطلبات القانونية

7.1 يجب أن يصدر الطلب عن سلطة مختصة، وأن يستند إلى صلاحية قانونية صحيحة، وأن يبلغ على نحو صحيح، وأن يكون ملزماً لـ artist ritual GmbH ومحدداً بما يكفي ومتوافقاً مع الضمانات الدستورية وحقوق الإنسان وحماية البيانات والإجراءات الواجبة التطبيق.

7.2 ينبغي أن يحدد الطلب الحساب أو الشخص المعني وفئات المعلومات المطلوبة بدقة والفترة والغرض والأساس القانوني وسبل الانتصاف. ولا تقبل لمجرد الراحة الطلبات المبهمة بشأن «جميع البيانات» أو فئات المستخدمين أو مجتمعات ثقافية واسعة.

7.3 بالنسبة للأوامر الخاضعة لـ DSA، نتوقع العناصر التي يفرضها القانون، بما في ذلك تحديد السلطة والأساس القانوني والمستلم أو المحتوى المحدد، وحيث يلزم أسباب الضرورة والتناسب.

8. الاختصاص والطلبات عبر الحدود

8.1 ينبغي للسلطات الأجنبية استخدام آلية قانونية معترفاً بها في ألمانيا أو الاتحاد الأوروبي عندما لا يكون التنفيذ المباشر خارج الإقليم صحيحاً، بما في ذلك المساعدة القانونية المتبادلة أو التعاون القضائي أو قناة معترف بها أخرى.

8.2 بالنسبة للبيانات الشخصية المحمية بقانون الاتحاد الأوروبي، نراعي المادة 48 من GDPR وغيرها من قواعد النقل. ولا يعتبر الحكم أو القرار الإداري الأجنبي قابلاً للتنفيذ تلقائياً لمجرد صدوره في الخارج.

8.3 نقيم تنازع القوانين والمجاملة الدولية والحقوق الأساسية وقيود النقل، وقد نطلب من الجهة الطالبة الحصول على أمر من السلطة الألمانية أو الأوروبية المختصة.

9. الضرورة والتناسب وتقليل البيانات

9.1 نفسر الطلبات تفسيراً ضيقاً. ولا نفصح إلا عن المعلومات المشمولة تحديداً، والمجمعة أصلاً للخدمة، والموجودة في حيازتنا أو تحت سيطرتنا، والمطلوبة قانوناً.

9.2 لا ننشئ فئات جديدة من البيانات أو مراقبة جديدة أو ملفات شخصية أو استنتاجات عن الآراء أو تعرفاً على الوجوه أو رسوماً اجتماعية أو جمعاً مستقبلياً لمجرد تلبية طلب، إلا إذا كان قانون ملزم يفرض ذلك بصورة محددة وصحيحة ولم يبق اعتراض مشروع.

9.3 إذا أمكن تلبية الطلب بمعلومات أقل أو فترة أقصر أو معرف مستعار أو بيانات لا تتضمن المحتوى، نسعى إلى تضييقه وفقاً لذلك.

10. الرفض والتضييق والطعن القانوني

10.1 نرفض أو نعيد أو نطلب توضيح الطلبات غير الموثقة أو غير الرسمية حيث يلزم إجراء رسمي، أو المعيبة قانوناً أو المفرطة أو غير المتناسبة أو خارج الاختصاص أو المخالفة لقانون حماية البيانات أو غير المحددة بما يكفي.

10.2 عند وجود أساس قانوني معقول، نسعى إلى التضييق أو شروط حماية أو مراجعة قضائية أو وسائل انتصاف أخرى، وقد نستعين بمحام مستقل عند الاقتضاء.

10.3 لا نعد بالتقاضي بشأن كل طلب. ويعتمد القرار على القوة القانونية والاستعجال ومخاطر المستخدمين والوسائل المتاحة والكلفة واحتمال أن يؤدي الطعن قانوناً إلى تقليل الإفصاح أو منعه.

11. إخطار المستخدم

11.1 الأصل لدينا هو إخطار المستخدم المتأثر قبل الإفصاح، بما في ذلك الجهة الطالبة وطبيعة الطلب وفئات البيانات، إلا إذا كان الإخطار ممنوعاً قانوناً أو يخلق خطراً جدياً ووشيكاً على السلامة أو يعرقل بصورة غير مشروعة تحقيقاً مشروعاً.

11.2 إذا كان الإخطار ممنوعاً مؤقتاً، نسعى إلى تقليل مدة الحظر حيث أمكن ونخطر المستخدم بعد انتهائه، إلا إذا استمر القانون في منع الإخطار.

11.3 حيث يوجب DSA أو قانون آخر الإخطار بالأمر وبالأثر الذي أعطي له، نقدم المعلومات وسبل الانتصاف المطلوبة.

12. طلبات الحفظ

12.1 لا يجيز طلب الحفظ وحده الإفصاح. ونحفظ البيانات الموجودة والمحددة فقط إذا كان قانون صحيح يوجب ذلك، أو إذا اخترنا بصورة مشروعة حفظها لفترة قصيرة استجابة لطلب رسمي موثوق في انتظار الإجراء القانوني المناسب.

12.2 يقتصر الحفظ على الحسابات وفئات البيانات والفترات المحددة ولا يستخدم كأساس لتوسيع المراقبة أو جمع بيانات جديدة.

13. طلبات الطوارئ

13.1 يجوز الإفصاح عن معلومات محدودة دون الإجراءات المعتادة فقط إذا سمح القانون بذلك واعتقدنا بصورة معقولة بوجود حالة طوارئ حقيقية تنطوي على خطر وشيك بالموت أو بإصابة جسدية خطيرة وأن الإفصاح ضروري للتعامل مع الخطر.

13.2 يجب أن يحدد طلب الطوارئ الشخص المعرض للخطر وطبيعة التهديد ومدى قربه والمعلومات المطلوبة وسبب تعذر الحصول على الإجراءات القانونية المعتادة في الوقت المناسب، وأن يقدم جهة اتصال رسمية للتحقق.

13.3 لا يتاح الإفصاح الطارئ للنشاط السياسي أو الاحتجاجات أو السمعة أو المسائل المتعلقة بالممتلكات فقط أو الوقاية العامة من الجريمة أو إنفاذ الهجرة أو أبحاث الرأي أو جمع المعلومات الاستخباراتية دون أساس قانوني مستقل وملزم.

14. البلاغات الإلزامية بشأن التهديدات الخطيرة

14.1 لا تمنع هذه السياسة البلاغات التي يفرضها القانون صراحة. وعلى وجه الخصوص، عند انطباق DSA وإذا علمنا بمعلومات تثير الاشتباه في جريمة تشكل تهديداً لحياة الأشخاص أو سلامتهم، فقد تسري واجبات إخطار قانونية.

14.2 يقتصر أي بلاغ من هذا النوع على الغرض القانوني والمعلومات المطلوبة ولا يحول ashoka ritual إلى شريك مراقبة طوعي.

15. أوامر تقييد المحتوى والإجراء بشأن الحساب

15.1 نفحص أوامر الإزالة أو التعطيل أو التقييد الجغرافي أو الحفظ أو تقييد الحساب من حيث الأساس القانوني والسلطة المختصة والتحديد والنطاق الإقليمي والضرورة والتناسب وسبل الانتصاف.

15.2 نسعى إلى تجنب التقييد العالمي عندما يكون الأمر المشروع محدوداً إقليمياً، وقد نستخدم أقل التدابير الفعالة تقييداً حيث يسمح القانون.

15.3 يخطر المستخدمون بالأوامر المشمولة ووسائل الانتصاف حيث يسمح القانون أو يوجب ذلك.

16. الطلبات الجماعية والفئوية والشاملة

16.1 نعارض الطلبات التي تسعى إلى وصول جماعي أو مجموعات بيانات غير تمييزية أو جميع المستخدمين في موقع أو جميع أعضاء حركة فنية أو جميع جهات اتصال شخص أو محتوى واسع قائم على كلمات مفتاحية أو جمع شامل آخر دون سلطة قانونية فردية وضرورة صارمة.

16.2 لا نقدم طوعاً «خرائط المجتمعات» أو رسوم شبكات الفنانين أو استنتاجات الانتماء السياسي أو الثقافي أو مجموعات بيانات مصممة لتحديد الحركات أو المعارضين أو النشطاء أو الجماعات الاجتماعية.

17. مزودو الخدمات والمعالجون الفرعيون

17.1 نلزم مزودي الخدمات الذين يعالجون بيانات المستخدمين بحماية السرية، وحيث يكون ذلك ممكناً تعاقدياً وقانونياً، بإحالة الطلبات الحكومية المتعلقة ببيانات ashoka ritual إلينا بدلاً من الرد مباشرة.

17.2 نسعى إلى التزامات تعاقدية توجب إخطارنا قبل الإفصاح ما لم يمنع القانون ذلك، وتحد الإفصاح بالإجراءات الصحيحة والملزمة.

17.3 نختار البنية التحتية ومواقع البيانات مع مراعاة الأمن وقانون حماية البيانات وخطر الوصول الحكومي غير المتناسب. ولا يمكن لأي اختيار للاستضافة أن يلغي جميع السلطات القانونية السيادية.

18. توطين البيانات والخروج من الولاية القضائية

18.1 لا نوطن البيانات طوعاً في دولة لمجرد تسهيل وصول سلطاتها إليها.

18.2 إذا كان العمل في ولاية قضائية يتطلب وصولاً حكومياً روتينياً أو backdoor حكومياً أو مراقبة سياسية منهجية أو توطيناً واسعاً مرتبطاً بوصول الدولة أو تدبيراً آخر غير متوافق جوهرياً مع هذه السياسة، فيجوز لـ artist ritual أن يختار عدم تقديم الخدمة أو إيقافها هناك بالقدر المسموح قانوناً.

18.3 إذا كان الخروج في الأجل القصير مستحيلاً قانوناً أو عملياً، نقلل البيانات والوصول والاحتفاظ ونسعى إلى ضمانات تقنية وتنظيمية مشروعة.

19. التوثيق وضبط الوصول والسرية

19.1 يتولى موظفون مخولون معالجة الطلبات الحكومية والإفصاحات وتوثيقها حسب الاقتضاء. ويقتصر الوصول الداخلي وفق مبدأ الحاجة إلى المعرفة والدور الوظيفي.

19.2 نحتفظ بسجلات الطلبات فقط للمدة المعقولة اللازمة للامتثال القانوني والتدقيق والأمن وتقارير الشفافية والدفاع عن الحقوق، مع مراعاة قانون الاحتفاظ الواجب التطبيق.

20. تقارير الشفافية

20.1 في الحدود القانونية والممكنة تشغيلياً، يجوز نشر معلومات مجمعة عن الطلبات الحكومية، بما في ذلك الأعداد والولايات القضائية والأنواع والطعون والإفصاحات.

20.2 لا ننشر معلومات تحدد المستخدمين على نحو غير مشروع أو تضر بالأمن أو تخالف أمراً صحيحاً بالسرية.

20.3 لا نستخدم «warrant canary» أو آلية مماثلة بديلاً عن تقارير دقيقة قانوناً إذا كان من شأنها تضليل المستخدمين أو التعارض مع القانون.

21. عدم التنازل الطوعي عن الحقوق وعدم الوعد بسرية مستحيلة

21.1 لا نتنازل طوعاً عن الاعتراضات القانونية أو ضمانات حماية البيانات لمجرد راحة الجهة الطالبة.

21.2 وفي الوقت نفسه، لا تستطيع أي شركة خاصة أن تضمن بصدق أن معلومات المستخدم «لن تُفصح أبداً» إلى دولة تحت أي ظرف؛ فقد تملك المحاكم والسلطات صلاحيات ملزمة لا يمكن إلغاؤها بعقد. لذلك يكون التزامنا هو أقصى ما يسمح به القانون: لا تعاون حكومي طوعي، تحقق صارم، إفصاح في الحد الأدنى، طعن حيث يكون متاحاً بصورة معقولة، إخطار المستخدم حيث يكون مشروعاً، لا backdoors، والخروج من الولايات القضائية غير المتوافقة حيث يكون ذلك عملياً.

22. التعديلات والنسخ اللغوية والاتصال

22.1 يجوز تحديث هذه السياسة بسبب تغييرات القانون أو التقنية أو الأمن أو التشغيل. ويخطر بأي تخفيض جوهري لحماية المستخدم حيث يفرض القانون ذلك، ولا يغير بأثر رجعي إفصاحات خضعت لالتزام سابق ملزم.

22.2 يُقصد بالنسخ اللغوية أن تحمل المعنى الموضوعي نفسه. ويسود القانون المحلي الآمر إذا فرض نتيجة مختلفة.

22.3 الاتصال للطلبات الحكومية:

artist ritual GmbH

Hofrichterstrasse 32

Cologne 51067

Germany

البريد الإلكتروني: mail@artist-ritual.com

الموضوع: Government Request